ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

تستمر جهود الدولة المصرية ووزارة المالية لمساندة القطاعات الإنتاجية خاصة (الصناعة والزراعة) لتعظيم القدرة الإنتاجية وتنمية إحتياجات الطلب المحلى والحد من الإستيراد وتوسيع القاعدة التصديرية وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية وصولاً لتحقيق ١٠٠ مليار دولار صادرات سنوياً.

من أهم الإجراءات لمساندة القطاعات الإنتاجية

- **مخطط طرح ٣٢ شركة تشمل ١٨ قطاع ونشاط إقتصادي حتى الربع الأول من العام المالى القادم ضمن برنامج الطروحات العامة.**
- **توسيع قاعدة المستفيدين من مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية والتي تتيح ١٥٠ مليار جنيه بتمويلات ميسرة بفائدة ١١٪ للإنتاج (الصناعة والزراعة) لتشمل أيضاً أنشطة الطاقة المتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية بتحمل الخزانة العامة ١٠ مليار جنيه فروق أسعار الفائدة.**
- **تم صرف ٤٨ مليار جنيه "مساندة تصديرية" دعم مصدرين لـ ٢٥٠٠ شركة.**
- **تحمل الخزانة ٥ مليار جنيه قيمة الضريبة العقارية لـ١٩ قطاعاً صناعياً لمدة ٣ سنوات وزيادة التغطية لتشمل أيضاً أنشطة إنتاج الدواجن.**
- **تحمل الخزانة ٦ مليار جنيه سنوياً لدعم الكهرباء لقطاع الصناعة.**
- **مشروع قانون لإلغاء رسم التنمية والضريبة الجمركية علي إستيراد مكونات التليفون المحمول لتشجيع تصنيعه محلياً.**
- **دعم المزارع المصري وتشجيعه علي زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل الزيوت والأعلاف والذرة وفول الصويا وتفعيل البورصة السلعية لتقليل الفجوة الدولارية**

ارتفعت بشكل ملحوظ إيرادات الدولة من النقد الأجنبي خلال العام المالى ٢٢/٢١

- **قناة السويس تحقق الحصيلة الأعلى تاريخياً بنحو ٧ مليار دولار خلال عام ٢٢/٢١ بمعدل نمو ١٨,٤٪ مقابل العام السابق**
- **تحويلات العاملين بالخارج ترتفع إلى ٣٢ مليار دولار خلا عام ٢٢/٢١**
- **إيرادات قطاع السياحة ترتفع بشكل ملحوظ بنسبة ١٢٪ لتصل ١٠,٧ مليار دولار عام ٢٢/٢١**
- **الإستثمار الأجنبي المباشر يرتفع بنسبة ٧١٪ إلى نحو ٩ مليار دولار.**

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.**

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

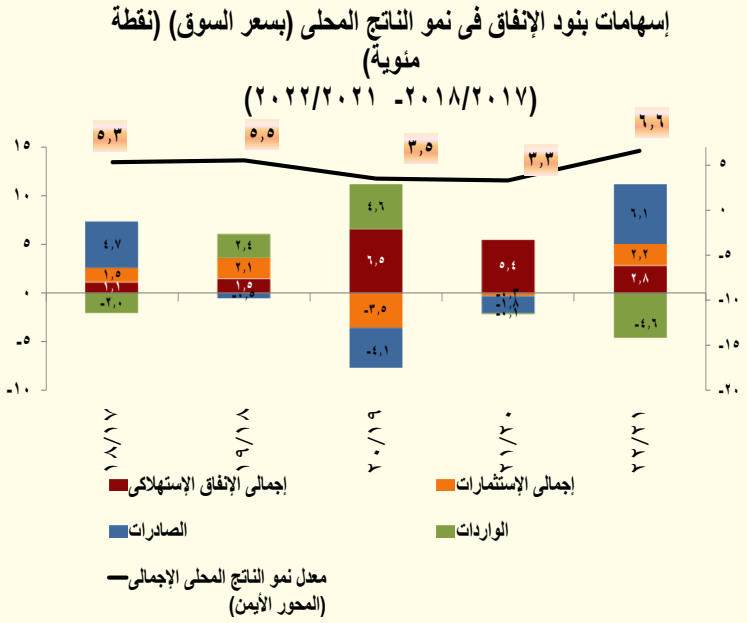

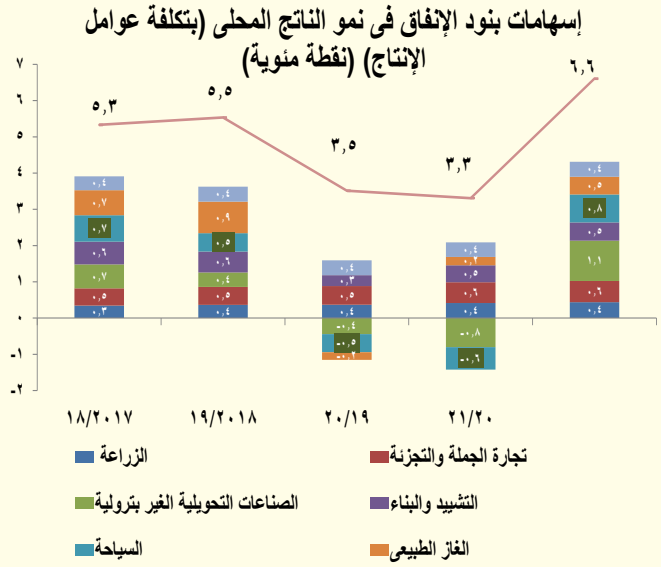

على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٥٧,٣٪**، مقارنة بـ -١٣,٨٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٦,١ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٢/٢١)، **ونمو الاستثمار بنسبة ١٦٪** خلال نفس العام، مقابل نحو -١,٩٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية) ، **ونمو الاستهلاك العام بنسبة ٤,٩٪**، مقارنة بـ ٣,٤٪ العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، **بينما ساهم إجمالي الاستهلاك في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية خلال سنة الدراسة.**

وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ٩,٦٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٤ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع تكرير البترول بنسبة نمو ٨,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية) ، وقطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية). ثانيًا، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٤٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١١,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية).

ثالثًا، سجل القطاع السلعي معدل نمو بنسبة ٥,٩٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). رابعًا، سجل قطاع الاستخراجات معدل نمو بنسبة ٢,٠٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج

المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بنمو قطاع الغاز الطبيعي بنسبة ٤,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية). خامسًا، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الصحة بنسبة نمو ٥,١٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع التعليم بنسبة نمو ٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الحكومة العامة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية) خلال السنة المالية ٢٢/٢١.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٤,٢ **مليار دولار خلال** شهر يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٥,٥ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٤٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٢٥,٥ مليار جنيه، ٠,٢٧٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٠٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٤,٦٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ١٩,٧٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق، والإلتزام بزيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٥٧٢,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ٧٣ مليار جنيه بنسبة نمو ١٤,٦٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٠,٦٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٩,٤٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية

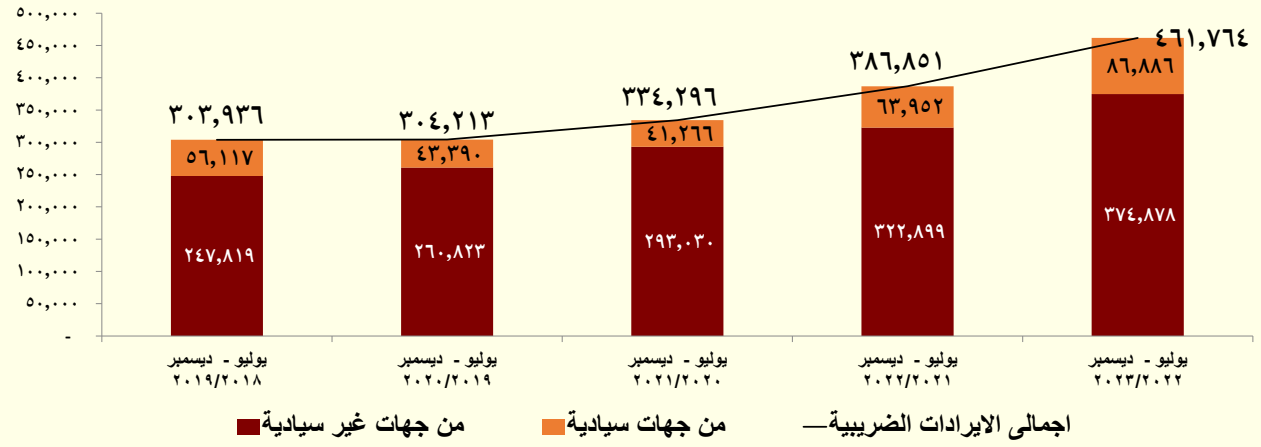

حققت <u>الإيرادات الضريبية</u> نحو ٤٦١,٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ٧٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٩,٤٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٢٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٣٥,٩٪) لتسجل ٨٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦٣,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٥١,٩ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٦,١٪) لتسجل ٣٧٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٢٢,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٢٤,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٠,٣٪) لتسجل ١٤٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٦,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٩,٦٪) لتحقق ٤١,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٢,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٧٪) لتحقق ١٧,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٩,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٦٦,٥%) لتحقق ٢٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ٨,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٧%) لتحقق ٥٧,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٣٢,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٦,٥%) لتسجل ٢٢٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٧,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,٨٪) لتحقق ١٠٩,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٣,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٧٪) لتحقق ٢٨,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٥,٥ مليار جنيه بنسبة ٩,٩٪** لتحقق ٦١,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.

- **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٥٪) لتحقق ٦,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٨٪) لتحقق ١٠,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٨,٨٪) لتحقق ٩,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بـ٠,٦ مليار جنيه لتحقق ١,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٥,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٠,٢٪)** لتحقق ٦٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٥,٤ مليار جنية لتحقق نحو ٥٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٣ مليار جنيه** (بنسبة ١٤,٧٪) لتحقق ٢٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٩,٤٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ١١٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٨,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٨٪) لتصل الى ٤٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت عوائد الملكية نحو ٣٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٨,٥٪) لتصل الى نحو ١٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٠,٨٪) لتصل الى نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت المنح ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٣٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٩,٧٪ لتسجل ٩٤٠,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٧,٢ مليار جنيه بنسبة ٩,٨٪ ليحقق ١٩٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٢,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣١,٣٪) ليحقق ٥٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ١,٥ مليار جنيه، بنسبة ٣٤,٥٪ ليحقق ٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الإشتراكات بنحو ٢,٨ مليار جنيه، ليحقق ٢,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المطبوعات والنشر وحقوق النشر بنحو ٢,٥ مليار جنيه، ليحقق ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الغذاء بنحو ٣,٩ مليار جنيه، ليحقق ٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➢ **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٢,٦ مليار جنيه (بنسبة ١,٩٪) ليصل ١٣٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **حققت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** نحو ٧٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٥٪) محققاً ٣١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للإسكان محدود الدخل** بنحو ١ مليار جنيه محققاً ١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة** بنحو ١,٢ مليار جنيه محققاً ١٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

➢ **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ١١,٥ مليار مليار جنيه (بنسبة ١٢,٤٪) ليحقق ١٠٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ٩,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٩٪) ليحقق ٩٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ١,٧ مليار جنيه ليسجل ٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي ليصل ١,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

➢ **إرتفع الإنفاق على الصحة** بنحو ٣,٧ مليار جنيه بنسبة ٦,٦٪ ليحقق ٥٩,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٥٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ **إرتفع الإنفاق على التعليم** بنحو ١٢,٧مليار جنيه بنسبة ١٤,١٪ ليحقق ١٠٢,٨مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٩٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢٣

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- ديسمبر	
	٢٠٢٢/٢٣	٢٠٢١/٢٢
الإيرادات	**٥٧٢,٥٥٣**	**٤٩٩,٦٣٩**
الضرائب	٤٦١,٧٦٤	٣٨٦,٨٥١
المنح	٢,١٣٠,٥	٥٨,٠
الإيرادات الأخرى	١٠٨,٦٥٩	١١٢,٧٣٠
المصروفات	**٩٤٠,٨٠٨**	**٧٨٥,٧٨٣**
الأجور وتعويضات العاملين	١٩٣,٩٧٤	١٧٦,٧٣٥
شراء السلع والخدمات	٥٢,٤٤٢	٣٩,٩٥١
الفوائد	٣٩٢,٨٤٧	٢٨٨,٣٦١
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٣٨,٢٢٣	١٣٥,٦٠٧
المصروفات الأخرى	٥٨,٨٦٧	٥٢,١٦٤
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٠٤,٤٥٥	٩٢,٩٦٥
الميزان النقدى	**-٣٦٨,٢٥٥**	**-٢٨٦,١٤٤**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٨٦٥**	**-١,٠١٥**
الميزان الكلى	**-٣٦٧,٣٩١**	**-٢٨٥,١٣٠**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٢٧٪**	**٠,٠٤٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٤,٠٪**	**-٣,٦٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٥٣,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥١,٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢١. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١٧,٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٤,٤ مليار دولار في العام المالي الماضي.

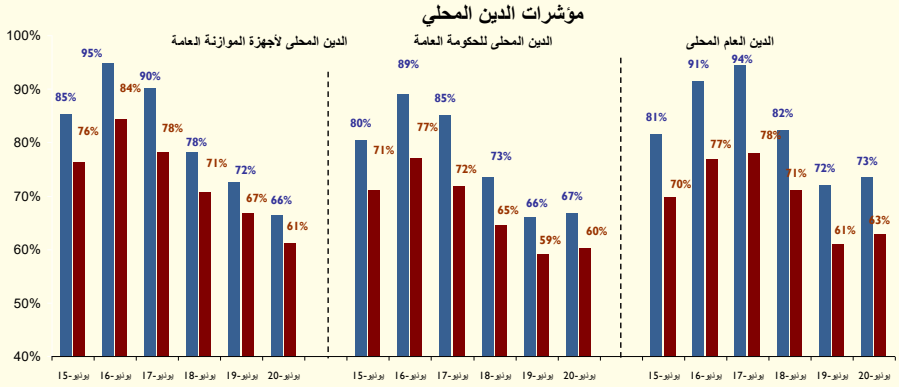

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٢٥,٨% خلال يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢١,٣٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-يناير من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٧,٩٪، مقارنة بـ٦,١٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٣١,٢٪ خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل نحو ٢٤,٤٪ خلال الشهر السابق.

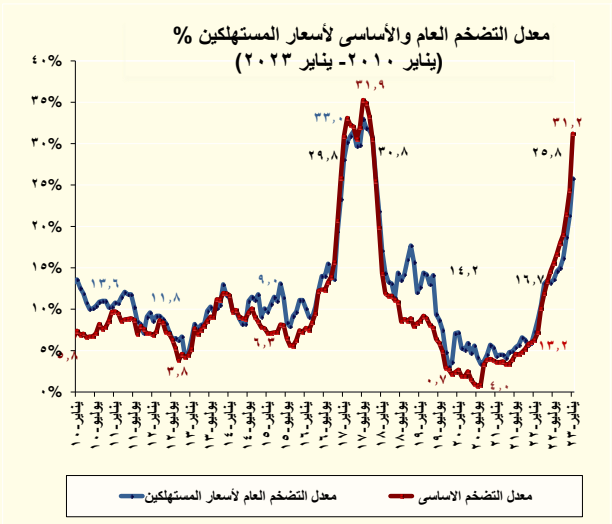

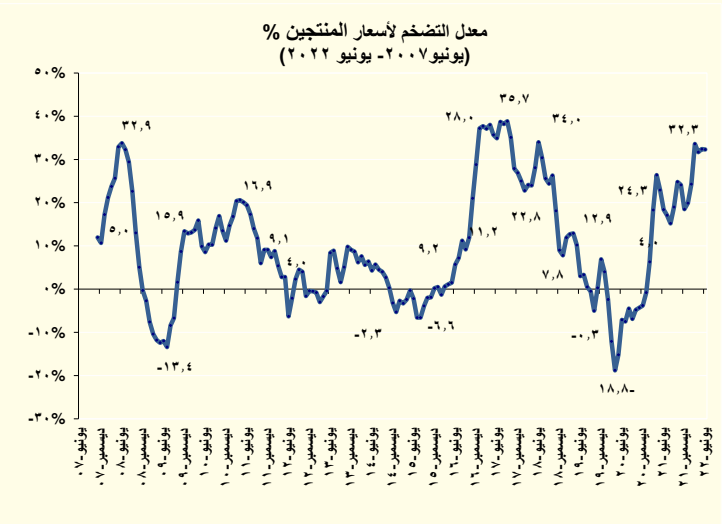

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٦٩٥٠ مليار جنيه) بنحو ٢٤,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,٢٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية بالعملة الأجنبية** بـ٦٥,٣٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٦٤,٣٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٣٢,٢٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٨,٩٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢١,٢٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢١,٩٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٦,٧٪، مقابل ٢٣,٣٪ مدفوعاً بإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بـ٣٩,٥٪، مقابل ٣٢,١٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع بشكل متباطئ **معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي** بـ ١٥٪ خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥,٤٪ خلال الشهر السابق.

- وقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية إلى** (-٤٤٣ مليار جنيه)، وذلك في الأساس في ضوء انخفاض احتياطات البنك المركزي الخارجية إلى نحو -١٦٨ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠٢٢. كما إنخفضت صافى أصول البنوك

الخارجية الى -٢٧٥ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢. **وقد بلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ٦٣٣,٥ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، وحقق صافى إحتياطى النقد الأجنبي ٣٣,٢ مليار دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٣٣,١ مليار دولار في شهر أغسطس ٢٠٢٢.**

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٧٣٩٣ مليار جنيه)** بنحو ٣٧,٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٥٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٢٩,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٢ ليحقق ٤٦٤٧، مقارنة بـ ٢٩٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٥,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ لتحقق ٢٢٧٦ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، مقابل معدل نمو بلغ ٢٥٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع (٧٨٣٥ مليار جنيه) مسجلة ٢٨,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٨٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٩,١٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٧,٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٣ **الإبقاء على أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١٦,٢٥٪ و١٧,٢٥٪ و١٦,٧٥٪ على الترتيب، **وسعر الخصم عند مستوى** ١٦,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجماليًا قدره ٥٢٣,٥ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣\٢٢. وقد لوحظ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٢٠,٢٪ ليصل الي -٣,٢ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مقارنة بعجز أكبر بلغ -٤ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي زيادة كل من الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية)، إلى جانب تصاعد حصيلة رسوم المرور في قناة السويس. ومن ناحية أخري، شهد مجمل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقات للداخل بلغت نحو ٤,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقارنة بتدفقات أكبر بلغت ٦ مليار دولار أمريكي خلال العام المالى السابق في ضوء السياسات النقدية التقييدية من البنك الفيدرالي الأمريكي والتي أدت إلى تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة من البلدان الناشئة، ولم تكن مصر استثناء. **بينما تضاعف صافى التدفق للداخل للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليسجل نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **يرجع تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في ضوء عدة عوامل وذلك على النحو التالى:**
  - **تحسن عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢ مليار دولار ليقتصر على ٩ مليار دولار (مقابل ١١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإرتفاع حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بـ٥,١٪ لتسجل ٦,٣ مليار دولار (خاصة الصادرات من الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، والذهب، وأجهزة الأرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والملابس الجاهزة). كما إنخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٩,٩٪ لتقتصر على ١٥,٣ مليار دولار، مقابل نحو ١٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق (خاصة إنخفاض الواردات من سيارات الركوب والتليفزيونات ومحضرات الصيدلة وشاش وأمصال.**
  - **ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٤٣,٥٪ لتسجل ٤,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). لإرتفاع كل من عدد الليالي السياحية بمعدل ٤٧,١٪ الى نحو ٤٣,٦ مليون ليلة، وعدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٥٢,٢٪ ليسجل ٣,٤ مليون سائح.**
  - **ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ٣٣,٧٪ لتسجل ٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٩,١٪ لتسجل نحو ٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة. لإرتفاع الحمولة الصافية بمعدل ١٣,٨٪ لتسجل ٣٧٢,٧ مليون طن**

- **إستقرار عجز الميزان التجارى البترولى عند ١٠٦ مليون دولار. كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية بمقدار ٨٠٧,٣ مليون دولار على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى، بينما حد من هذا ارتفاع الواردات البترولية وإنخفاض الصادرات من البترول الخام مما أدي إلى إستقرار مستويات الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.**

- **ويرجع تحقيق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل كمحصلة لما يلى:**

  - **تضاعف صافى تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر للداخل فى مصر ليسجل نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢، مقابل ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاعات غير البترولية إلى ٣,٦ مليار دولار)، (نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ١ مليار دولار وارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية لغير المقيمين الى نحو ١ مليار دولار. كما إنخفضت صافى التدفقات للخارج في قطاع البترول لتقتصر على ٣٢٠,٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقابل تدفقات للخارج أكبر بلغت ٤٨٩,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**

  - **تحقيق الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار، مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق أثر إندلاع الحرب بأوروبا، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الإنكماشية التي ينتهجها البنك الفدرالى الأمريكي والتي أدت إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.**

  - **سجل التغير على إلتزامات البنك المركزي المصري صافى تدفق للداخل بلغ ٦٥٢,٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة.**